

بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعاً عادياً يوم الاثنين 18 يونيو 2018 بالمقر الوطني للنقابة بمدينة العرفان بالرباط خصصه لتدارس النقط المتبقية في جدول أعمال اجتماعه السابق. ويتعلق الأمر بنقط الملف المطلي وكذا بعض القضايا النقابية المطروحة جهوياً أو محلياً.

وقد أجمع أعضاء المكتب الوطني في معرض نقاشهم حول الأزمة المتفاقمة لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في بلادنا على خلفية المنحى التصفوي لطابع المرفق العام للمنظومة التي تنحوه السياسة الرسمية وفق المقاربة المحاسبائية الصرفة والتي عوض تأهيل التعليم العالي باعتباره قطاعاً استراتيجياً تعرضه مجالاً للريح السريع. كما وقف المكتب الوطني على الطابع الارتجالي للتدبير الحكومي لمنظومة التربية والتكوين المفتقد للأفق الاستراتيجي، كما يؤشر بجلاء على ذلك الإطناب في الدوريات المترجلة والإغراق في الجزئيات الإدارية وفق مقارنة مدرسية للتنظيم.

وخلصه للنقاش الهادف والمتوازن والمحيط بجميع الحثيات والخلفيات للنقط المعروضة فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي :

1. يستهجن المناورات المفضوحة التي تلجأ إليها الوزارة من أجل إضعاف النقابة الوطنية للتعليم العالي وفق أجندات سياسية مكشوفة، حيث في الوقت الذي كان الرأي العام ينتظر إجراء ما اتفق حوله بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية وشكل موضوع البلاغ المشترك ليوم 28 مارس 2018 بين الطرفين، عمدت الوزارة لإعادة صياغة نفس النقط فيما سمي "ببلاغ مشترك" مع طرف آخر وتقديم النقط بعينها على أنها فتح ونصر مبین؛
2. يحمل المسؤولية كاملة للحكومة لما قد تنتجه سياسة التسويف والتماطل وريح الوقت من نتائج عكسية تنذر بدخول جامعي على صفيح ساخن؛
3. يندد بالارتجال وقصر النظر في مواجهة الخصائص المهول من الأطر في شتى المجالات الذي تعاني منه بلادنا، ذلك الارتجال الذي يتجلى في تعميم الاكتظاظ وتدني نسبة التأطير على المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود وذلك بالقرار المركزي للرفع من عدد الطلبة في غياب أي مواكبة للبنيات التحتية أو للتأطيرين البيداغوجي والإداري؛
4. يندد بالاختلالات الخطيرة على مستوى التسيير الإداري في عدة مؤسسات والتي تواجهها بنضالية عالية المكاتب المحلية والجهوية للنقابة كما هو الحال بكلية الحقوق بتطوان والتي يعبر المكتب الوطني بشأنها عن:

- أ. تضامنه المبدئي مع النضال الذي يخوضه المكتب المحلي والمكتب الجهوي منذ أكثر من سنة؛
- ب. مطالبته الوزارة الوصية بإعمال مسطرة الافتحاص والتحقيق للوقوف على حقيقة ما يُتداول في الوسط المحلي حول حالات الفساد الإداري وخلافه؛
- ت. مطالبته الوزارة بالإسراع في اتخاذ التدابير القمينة بإرجاع جو الطمأنينة وجو العمل الجاد والمثمر والمتضامن بين جميع مكونات الكلية.
5. يعبر عن تضامنه المبدئي مع الأستاذ الموقوف عن العمل من المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بجامعة ابن زهرويطالب الوزارة بالتريث والتقصي ونبذ الأساليب السلطوية في تدبير الأزمات؛
6. يندد بالسرعة المتناهية التي تعتمدها الوزارة في تفعيل المادة 73 من القانون الأساسي للتوظيف العمومية في مقابل التماطل المذنب في معالجة الاختلالات الإدارية والشطط والاستفراء بالرأي وتهميش المجالس التي يقترفها بعض المسؤولين.

هذا وقد قرر المكتب الوطني الدعوة إلى اجتماع اللجنة الإدارية يوم الأحد 15 يوليوز 2018.

وفي الأخير يهيب المكتب الوطني بجميع الأساتذة الباحثين الالتفاف حول أداتهم النضالية، النقابة الوطنية للتعليم العالي، والعمل على الدفاع عن الجامعة العمومية وعن كرامة الأستاذ الباحث.

المكتب الوطني

